مداخلة بعنوان:

إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعـداد:

د. محمد الناصر حميداتو
أستاذ محاضر
المركز الجامعي بالوادي
mnhamidatoo@gmail.com

العيد غـربي
ماجستير اقتصاد تطبيقي
المركز الجامعي بالوادي
laido2009@gmail.com

للملتقى الوطني حول:
إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
يومي 18–19 أفريل 2012
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أساليب المرافقة والدعم وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبعها الدولة من أجل إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات الحيوية حتى تساهم في بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق إنتاج أقل تعقيدا وأكثر مرونة وملائمة وتكيف مع النسيج الاقتصادي، كما أن مساهمتها الفعالة في التصدير وزيادة قدرات الابتكار ورفع معدلات التنمية تجعلها من أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المرافقة، المقاولتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات المرافقة، ANSEJ، ANDI، ANGEM، FGAR، CNAC.

المقدمة

يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المؤسسات الكبرى في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتنويع الهيكل الصناعي وتلبية الطلب الداخلي من السلع والخدمات وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وفي القيمة المضافة، فمع انهيار النظام الاشتراكي وسيطرت الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي وبروز أنماط جديدة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، أصبحت معظم دول العالم مع اختلاف سياساتها ومستويات التنمية فيها تهتم وتسعى بتشجيع الاستثمارات وخاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزز هذا المسعى في الجزائر بإنشاء هيئات تقوم بدعم وتشجيع وتنمية هذا النوع من الاستثمارات.

يؤكد ادلمن ومورس على أهمية المؤسسات في عملية النمو والتقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تسخير كل الامكانيات لها[1]، كما أن السوق العالمية تؤكد أن 95 % من فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين لا توفر المؤسسات الصناعية الكبرى سوى بين 2 و5 % من المناصب، وعليه يجب التفكير في سبل المرافقة مادام الاقتصاد المحلي لا يقوم إلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

تبنت الجزائر منذ بداية التسعينات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، وبذلك أولت اهتماما بالغا نحو ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لجأت الدولة الجزائرية إلى آليات مستحدثه من خلال أجهزة مختلفة وهيئات دعم ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، فضلا عن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC).

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

– ما مدى مساهمة هيئات المرافقة المقاولتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي يهتم بضرورة تفعيل المؤسسات والمتوسطة من خلال هيئات المرافقة التي تكتسي أهمية بالغة، لأنها تشكل أحد الوسائل الناجحة والفعالة في تطوير هذه المؤسسات.

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

للمرافقة المقاولتية دور مهم في تنمية وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم المرافقة المقاولتية.
- تسليط الضوء على إسهامات هيئات المرافقة والدعم في الجزائر.
- دراسة تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المنهج العلمي للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال تقييم إسهامات هيئات الدعم والمرافقة في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على الاحصائيات والمراجع المتاحة، وبالاعتماد على الدراسة الميدانية لهيئات الدعم والمرافقة.

تقسيمات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى المحاور التالية:

1- الإطار النظري للمرافقة المقاولتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- هيئات المرافقة المقاولتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

4- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- الإطار النظري للمرافقة المقاولتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1- المرافقة المقاولتية:

يعتبر تعريف المرافقة أمر معقد نوعا ما وذلك راجع إلى:[3]

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم. - وتنوع أشكال المرافقة وإجراءات تنفيذها.

وتتم المرافقة تجنيد الهياكل والوسائل لخدمة المؤسسة، وتشمل الاستقبال والإعلام والتوجيه والاستشارة خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسات، وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، والمساعدة والمرافقة في إنشاء المؤسسات وتطويرها وتقديم الخدمات المناسبة.

وتتمثل المرافقة المالية في تسخير معرفة وحنكة وذكاء ومهارات الخبراء في خدمة ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى تشخيص وضعها المالي من خلال تحديد حاجياتها المالية لتجنب المؤسسة الدخول في وضع مالي حرج أو صعب من أجل إنماء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف المرفقة المالية إلى ضمان النجاعة المالية، والحرص على استمرارية الاستغلال، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة.

من الناحية النظرية تناول عدد من الاقتصاديين الرواد مسألة **المقاولة** من بين هؤلاء كانتيون وجان يول ساي و شومبيتر، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا في سنة 1985 إلى تحول الاقتصاديات

الحديثة من "اقتصاد تسيير" إلى "اقتصاد مقاولين"[4]، كما كان لأعمال كل من تايلور , وفايول وسيمون وغيرهم دور في ترقية الفكر المقاولي التنظيمي، وفي توضيح خصائص القائد الناجح في مجال الأعمال.

كما تولد مفهوم تأهيل المؤسسات والمرافقة من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي PEDIP [5]، والذي كانت من أهدافه الأساسية:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.
- تدعيم قواعد التكوين المهني، وتحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن **تعريف المقاولة** على أنها[6] "حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة مضافة ".

1-2- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق مسبق حول تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدراك منها بأهمية هذه المؤسسات، وطبقا للقانون 18/01 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 تعرف كما يلي:[7] "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية".

حيث تعرف المؤسسة المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار ولا يقل عن 200 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، بينما المؤسسات المصغرة فهي التي تشغل من 1عامل إلى 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار.

فمن خلال التعريف السابق نلاحظ أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمد على المعيار العددي والمالي وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما.

أيضا فهناك إجماع بشكل عام على أن بعض خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:[8]

- اعتمادها على المصادر المحلية للمواد الأولية، وعلى العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة.
- صغر رأس المال المستثمر والكميات المنتجة، والاعتماد في التوزيع على السوق المحلية.

- سهولة التأسيس والتنفيذ، ومحدودية المخاطر فيها واستقلاليتها.
- صعوبة الحصول على قروض ميسرة من طرف الجهات الممولة.

2- الهيئات المرافقة للمقاولتية: من أجل تحقيق دعم كامل للمقاولين لجأت الجزائر إلى استحداث مجموعة من وسائل الدعم وهيئات المرافقة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور ومكينها من بلوغ الأهداف المنوط بها، والتي نذكر منها:

2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء المقاولات، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومتنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

2-1-1- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): للوكالة عدة مهام نذكر منها:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من القروض بمختلف الإعانات.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

2-1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كهيئة مرافقة:

وتتم عملية المرافقة المقاولتية من طرف الوكالة على النحو التالي:[9]

- لكي يستفيد المقاول من المرافقة والمزايا الممنوحة من طرف الوكالة يجب أن يتراوح سنه بين 19و 40 سنة (في حالة عمر الشاب بين 35 و 40 يجب ادخال شريك عمره أقل من 35 سنة)،أيضا يجب عدم انتمائه للنشاط الاجتماعي أن يكون ذو خبرة وكفاءة مهنية.

- عند التحاق الشاب بالوكالة يقوم بملئ استمارة معلومات، ثم يحدد له موعد لحضور حصة جماعية لتكون لديه فكرة واضحة عن جهاز الوكالة والامتيازات المالية والجبائية التي تقدمها، ثم يتم الانتقال بالشاب إلى الحصة الفردي (قد تكون حصة أو عدة حصص) لإقامة علاقة بينه وبين المرفق يتم من خلالها دراسة المشروع من جميع جوانبه الاقتصادية والمالية وتحديد الاختيارات الرئيسية للمشروع.

- بعد تحضير الملف الاداري (شهادات المؤهلات المهنية، شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء والغير أجراء، شهادة عدم الخضوع للضريبة...)، والملف والمالي(الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم، الفاتورة الشكلية للتأمينات متعددة الأخطار...)، يتم توجيهه وتقييمه تقنيا والموافقة عليه من

طرف "لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع" المكونة من مدير الوكالة رئيسا للجنة، أعضاء البنوك المحلية، ممثل عن والي الولاية، ممثل عن السجل التجاري، ممثلين عن مديرية التجارة والضرائب وغرفة الصناعات، ومديرية التخطيط ومديرية التشغيل.

– بعد قبول اللجنة بتمويل المشروع يتم تبليغ الشاب وتسليمه شهادة التأهيل من طرف الوكالة، ويقوم الشاب المقاول بعدها بإتمام اجراءات السجل التجاري والبطاقة الجبائية وبدفع المساهمة الشخصية لتيم تمويله في حالة التمويل الثنائي، أما في حالة التمويل الثلاثي فيتم توجيه الملف الى البنك المستقبل ليتم قبولها من طرف لجنة البنك

– بعد قبول البنك تمويل المشروع يتم تسديد مبلغ ضمان أخطار القرض البنكي من طرف الشاب المقاول في الحساب المفتوح باسم الصندوق والتي نسبتها 1% من قيمة المشروع في حالة أقل من 500 مليون و 2 % في حالة أكثر من 500 مليون.

– يتجه المرافق مع الشاب المقاول في مرحلة التجهيز حيث يتحصل الشاب على امتيازات جبائية متمثلة في الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء العتاد، وتخفيض في الرسوم الجمركية (7.4% يتم تسديد فقط 5%)، وتخفيض نسبة الفوائد البنكية بين 80% و 95% حسب طبيعة المشروع.

– يتم معاينة العتاد من طرف الوكالة ثم البنك مع وجود محضر قضائي، ويستفاد الشاب لمدة سنة من التأمين من جميع الأخطار بالنسبة للعتاد المقتنى، ويرهن العتاد عن طريق موثق من طرف البك بالدرجة الأولى ثم الوكالة بالدرجة الثانية.

– يتم منح الشاب المقاول قرار الامتيازات مرحلة الاستغلال وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:

- إعفاء تام لمدة 3 سنوات إلى 6 سنوات حسب موقع المشروع من الضريبة على الدخل الاجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهنيATB، والرسم على رقم الأعمال TVA(على حسب صيغة المشروع) ، والاعفاء من حقوق التسجيل.
- الاستفادة من المعدل المخفض لـ 7 % لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة.
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية المحازة للمشروع موضوع دعم الوكالة.

– تبقى المتابعة خلال فترة الاستغلال من طرف مرافقي الوكالة من خلال الزيارات الميدانية .

2–1–3– حصيلة الانجازات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

في منتصف سنة 2011 قامت الوكالة بتمويل 151298 مشروع للشباب والتي خلقت 418923 منصب شغل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(01): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل فيANSEJ حتى 2011/06/30

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
الخدمات	47162	127523	109982400010
نقل المسافرين	13716	34050	28437428867
الصناعات التقليدية	23189	76839	49853599246
نقل البضائع	24588	48197	66998399161
الزراعة	15677	41141	38585765865
الصناعة	8106	28697	29363564744
البناء والأشغال العمومية	10581	38748	34665770385
الأعمال الحرة	3862	9463	5544311829
الصيانة	3399	9376	5872560687
الصيد	608	3182	3623209757
الري	410	1707	2423634960
المجموع	**151298**	**418923**	**375350650511**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهادفة إلى:[10]

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

2-2-1- تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وتتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فيما يلي:[11]

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الاعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.
- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.
- الاعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

2-2-2- حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2002 -2011، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (02): غدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لـ ANDI حسب قطاع النشاط للفترة (2002- 2011/06/30)

قطاع النشاط مجتمعة	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	عدد الناصب	%
النقل والمواصلات	41758	58.17	1256493	16.41	240936	24.84
البناء الأشغال العمومية	12906	17.98	1350098	17.63	259921	26.80
الصناعة	7709	10.74	2936529	38.36	263926	27.21
الخدمات	6682	09.30	1196731	15.63	124106	12.79
الصحة	603	00.84	58001	00.75	13108	01.35
السياحة	514	00.71	759384	09.92	38692	03.98
الفلاحة	1602	02.23	96451	01.26	29102	03.00
المجموع	**71774**	**100**	**7653687**	**100**	**969791**	**100**

SOURCE : http://www.andi.dz/fr/ ،Parcourir:**23/02/2012**.

2-3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

2-3-1- أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في تركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار[12].

2-3-2- حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

منذ شهر أفريل 2004 وإلى غاية جوان 2011 بلغ المبلغ الاجمالي للضمانات الممنوحة من طرف الصندوق ما يقارب 13 مليار دينار جزائري بما فيها 4.4 مليار دينار جزائري التزامات نهائية.

الجدول رقم (03): حصيلة FGAR منذ 2004 إلى غاية 2011/06/30

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	530	209
الكلفة الاجمالية للمشاريع دج	54915939985	20808176206
مبلغ القروض المطلوبة دج	31259842935	10420971467
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%57	%50
مبلغ الضمانات الممنوحة دج	12986334509	4399814862
المعدل المتوسط للضمانات الممنوحة	%42	%42
المبلغ المتوسط للضمان دج	24502518	21051746
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	26991	10312
الأثر حسب الشغل المنشأ دج		
الاستثمار حسب الشغل	2034602	2017860
القرض حسب الشغل	1158158	1010567
الضمان حسب الشغل	481136	426669

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **رقم 19**، ص: **32**.

2-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها[13].

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية[14].

2-4-1- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

- **تنمية روح المقاولة** وتساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم.
- **محاربة البطالة والهشاشة** في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- **استقرار سكان الأرياف** في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

2-4-2- المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

تتمثل المهام الأساسية لـ **ANGEM** في:[15]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية.

لذا ولأجل ضمان المهام المسندة إليها، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي 49 تنسيقيته ولائية (منها 2 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة، هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجواري وتقصير الآجال لاتخاذ القرارات السريعة المناسبة.

2-4-3- تقييم نشاط الوكالة (ANGEM):

كان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة خلال الفترة 2005-2011 يقدر بـ:274776

سلفه موزعة كما يلي:

الجدول رقم (04): حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط وحسب جنس المستفيد (2005 – 2011)

حسب قطاعات النشاط			حسب جنس المستفيد		
البيان / القطاعات	عدد السلف	النسبة المئوية		عدد السلف	النسب المئوية
الصناعات التقليدية	63054	% 23	النساء	166926	% 60.75
الصناعة	84839	% 31	الرجال	107850	% 39.25
الخدمات	59297	% 22			
الفلاحة	49742	% 18			
البناء والأشغال العمومية	17844	% 06			
المجموع	274776	% 100		274776	% 100

SOURCE : www.angem.Dz ،Parcourir:25/02/2012.

من خلال الإحصائيات المبينة أعلاه حول حصيلة السلف الممنوحة يمكن أن نستخلص ما يلي:

- كان الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من نصيب **قطاع الصناعة** بنسبة 31 %، ثم قطاع الصناعات التقليدية ثم الخدمات ثم الفلاحة.

- **كما أن** الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من نصيب النساء **بنسبة** 60.75 %.

وقد استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية **سنة** 2011 **باستحداث وظائف تقدر بـ** 412160، وظيفة وهو ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل (01): تطور وظائف العمل لـ ANGEM خلال الفترة 2005 – 2011

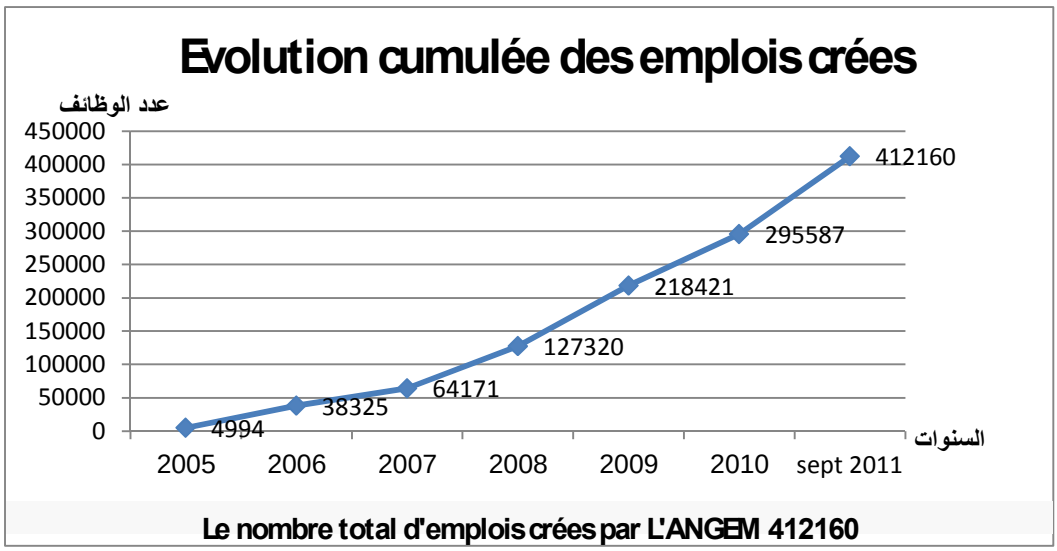

SOURCE :http://www.angem.dz/fr/index.php?option=com_content&view=article&id=145:emplois-crees&catid=65:realisations-angem ،Parcourir:25/02/2012

2-5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشأ سنة 1994 وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، وتحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS).

وللاستفادة من مزايا الصندوق يجب من أن تتوفر ما يلي:

- أن يتراوح سن المستفيد ما بين 35-50 سنة.
- عدم ممارسة نشاط خاص منذ سنه.
- عدم الاستفادة من نشاط أخر خاص بإحداث نشاط.
- امتلاك مهارات وتأهيلات لها علاقة بالنشاط المرغوب فيه.

وتتمثل أهم الامتيازات الممنوحة من الصندوق بالإضافة إلى الاستشارة ومرافقة خاصة في:[16]

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات المقتنى.
- الاعفاء من حقوق التحويل.
- تخفيض الرسوم الجمركية إلى 5%.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من الشاب المقاول، وقد تم إدخال تعديلات على بعض المراسيم والأحكام المتعلقة بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة في سنة 2010، حيث تم رفع مبلغ الاستثمار إلى 1 مليار سنتيم وحددت التعديلات الجديدة نسب الدعم وجعلتها تتراوح ما بين 5% إلى 25%حسب قيمة الاستثمار، وعليه فإنه تم تحديد الإعانة بنسبة 5% من القيمة الإجمالية للاستثمار عندما تكون أقل أو تعادل 5 ملايين دينار، وبنسبة 10% من القيمة عندما تفوق 5 ملايين دينار وتقل أو تعادل 10 ملايين دينار، وألزم المرسوم التنفيذي المؤسسات المالية بأجل أقصاه شهران من تاريخ إيداع الطلبات للفصل في الملفات بموجب المادة الجديدة 23 مكرر، كما نص المرسوم التنفيذي على إجراء جديد لتسريع إطلاق المشاريع الاستثمارية من خلال إنشاء لجان انتقاء في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاعتماد وتمويل المشاريع.[17]

فيما بلغ عدد الملفات المعالجة سنة 2010 حوالي 35 ألف ملف تم قبول 87 % منها، ورصد لأجل تمويلها 16 مليار و 73 مليون دينار، وهو ضعف ما رصد لتمويل مشاريع سنة 2009 [18].

3- مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات:

خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد أهداف رئيسية لاسيما وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى تطوير هذه المؤسسات، وتجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات والتي أنطلق انجازها من سنة 2007.

سيتم انجاز 50 مشروع مسجل ضمن إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 من بينها 33 مركز للتسهيل و 17 مشتلة للمؤسسات، فيما يخص مراكز التسهيل تم استلام 15 مركزا من بينها 07 مراكز قد باشرت نشاطها، أما مشاتل المؤسسات فقد تم استلام 07 مشاتل من بينها 04 قد باشرت نشاطها[19].

3-1- مراكز التسهيل:

تم انشاء مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والتي من مهامها استقبال وتوجيه والتكفل بحاملي المشاريع الجدد ومرافقتهم في مختلف مراحل إعداد المشروع، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.، كما قد تقدم هذه المراكز مقترحات للمشروعات الصغيرة القائمة بشأن تحسين الاجراءات المتبعة في الانتاج[20].

جدول رقم (05) عدد مراكز التسهيل في طور الانجاز إلى غاية 2011/06/30

مراكز التسهيل	عدد المشاريع المرافقة و/أو المستقبلة
تيبازة	309
وهران	951
أدرار	09
برج بوعريريج	210
إليزي	24
جيجل	128
تمنراست	07
المجموع الاجمالي	**1638**

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم **19**، ص: **26**.

3-2- مشاتل المؤسسات:

تم إنشاء مشاتل المؤسسات بوجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والتي تهتم باستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات، وكذا أصحاب المشاريع قبل وبعد النشأة عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة[21]، وبذلك تهدف إلى تشجيع نمو المشاريع المبتكرة وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

جدول رقم(06): عدد المشاريع المحتضنة على مستوى المشاتل إلى غاية 2011/06/30

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة
عنابة	05
وهران	06
غرداية	08
برج بوعريريج	02
المجموع الاجمالي	**21**

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 19، ص: 26.

4- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عند نهاية السداسي الأول لسنة 2011 تم تسجيل 642314 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتوزع على:

- الأشخاص المعنويين: 383594 مؤسسة بنسبة 59.66%.
- الأشخاص الطبعيين: 117260 مؤسسة بنسبة 18.24%.

جدول رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال(2002- 2011/6/30)

قطاع النشاط	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع الخاص	189552	202979	225449	245842	269806	293946	392013	408155	473482	500854
القطاع العام	778	788	778	874	739	666	626	598	560	599
صناعة تقليدية	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162058	133255	141460
المجموع	261853	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570838	607297	642913

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم:19، ص:09 .

كما هو ملاحظ من الجدول (06) فإن عدد المؤسسات يشهد تطورا مستمرا بصفة عامة، حيث بلغ تعدادها 261853 مؤسسة سنة 2002 ليصل عددها في 2011/06/30 إلى 642913 مؤسسة، أي استطاعت الجزائر أن تخلق ما يقارب 400 ألف مؤسسة خلال 10 سنوات، وهذا راجع إلى تطور قوانين وتشريعات الاستثمار، وإلى إسهامات هيئات ووسائل الدعم لهذه المؤسسات.

الخاتمة:

كانت سياسة الدولة من خلال تطوير الفكر المقاولاتي ووسائل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتمية أملتها تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى الدولي والوطني، حاولنا في هذه الدراسة إبراز مدى أهمية المرافقة المقاولتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن خلال التطرق إلى إسهامات هيئات الدعم والمرافقة بين لنا مدى الأهمية التي أصبح يحضى بها أسلوب المرافقة، حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في مساعدة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا نحاول تقديم بعض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها والتي يمكنها المساهمة في تهيأة المناخ الملائم لهذه المؤسسات وفي تطوير أساليب المرافقة.

النتائج:

- تساهم وسائل وهيئات المرافقة المقاولتية بدور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتخذ المرافقة عدة أشكال وأنواع تهدف كلها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المقاولين.
- إن أساليب المرافقة وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من مساهمتها الفعالة في إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها إلى مستويات أكبر.

التوصيات:

- يجب استغلال جميع الإمكانيات المتاحة في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يجب محاكات التجارب الناجحة في مجال الاستفادة من الدور الفعال لوسائل وهيئات دعم المتوسطة الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووجود تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفر مرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل دعما أمام الاستثمار..
- يجب تفعيل الدولة لكل هيئات المرافقة، والعمل على تحسين وتطوير الخدمات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل نجاح أكبر عدد من المشاريع.
- تحسين مرافقة أصحاب المشاريع خلال كل مسار إحداث المؤسسة المصغرة منذ فكرة المشروع إلى مرحلة الإنجاز.

الهوامش:

[1]- بربرة انجهان، ترجمة حاتم حميد محسن، **الاقتصاد والتنمية**، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2010، ص:19.

[2]- المنتدى الدولي حول المقاولتية بالجزائر، http://www.djazairess.com/elmassa/20993 ، تاريخ التصفح 2012/02/14

[3]- **بوخمخم** عبد الفتاح، صندرة صابيي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة (واقع التجربة الجزائرية)**، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، 14-15 أفريل 2003، ص:03

[4]- العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة للملتقى الدولي حول : **المقاولتية التكوين وفرص العمل، يومي 6-8 أفريل 2010** ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص:09.

[5] -Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p: 11 .

[6] - Eric Michael Laviolette et Christophe Loue : **les compétences entrepreneuriales**, le 8ème congrés international Francophone (Cife PME) :l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse, Haute école de gestion Frigourg,25-27 Octobre 2006, p:4.

[7]- **القانون رقم 01 -18** مؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2002، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4.

[8]- مجلة المنظمة العربية للتنمية الصناعية،"**تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"،القاهرة، 1998 ، ص:3.

[9]- من خلال الدراسة الميدانية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية **الوادي**.

[10]- المادة 21- 23- 24 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار.

[11]- المادة 09- 11 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار.

[12]- موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، http://www.fgar.dz/، تاريخ التصفح 2012/02/25.

[13]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، www.angem.Dz، تاريخ التصفح 2012/02/26.

[14]- Agence national de gestion de micro crédit, lettre de l'agence, revue Bimestrielle N°1,

[15]- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .

[16]- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، http://www.medea-dz.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=343&Itemid=111

[17]- مقال، تخفيض سن الاستفادة من دعم صندوق التأمين **على البطالة** ، http://www.djazairess.com/elmassa/35656، تاريخ التصفح 2012/02/27.

[18]- مقال، "كناك" يستقبل 1000 ملف يوميا لتمويل مشاريع الشباب ، http://www.djazairess.com/elayem/104868، تاريخ التصفح 2012/02/27.

[19]- **نشرية المعلومات الاحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 19، ص:25.

[20]- **سوزان موزي، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009،ص: 136.

[21]- سهى حمزاوي، **مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 10، مارس 2008، ص: 97.